

استقلال المغرب قبل تونس

تونس من الثقافة السياسية التي اكتسبتها بتضحياتها وجهادها زمتا طويلا

ثالثا - ان الاتفاقيات الناتجة عن المفاوضات لم يستشر فيها الشعب ولا منظماته القومية وحتى حزب الديوان لم يعرف المخيطون في سلوكه الاتفاقيات إلا بعد ختمها والتوقيع عليها من طرف وزراء التفاوض أولا ثم من عاهل المملكة التونسية ورئيس الجمهورية الفرنسية بعد شهور من انهاء التفاوض فيها

رابعا - ان الحكومة التونسية باتفاق مع المندوبية السامية الفرنسية تريد فرض الاتفاقيات على الشعب التونسي اما بطريق الدعاية التي يقوم بها رئيس الديوان برحلته المتوالية المتعاقبة بانحاء القطر التونسي من ادنالا الى اقصا ولاذاعة الفرنسية الاستعمارية تسجل اقواله حرفيا كل يوم واما بطريق الاكرالا والاجبار بالنسبة لاشياع الامانة العامة الذين يزعمهم رجل اليوم الاستاذ صالح بن يوسف قائد سفينة المعارضة الى شاطيء السلامة على طريق (الامانة)

وما المقاومة من قتل وحرق وفنك بالانفس والاموال إلا من وسائل الافساد بينما الحكومة التونسية غاضبة الطرف عن المجرمين

ولهذا الاعتبارات وغيرها كان السياسيون يعتقدون ان استقلال تونس يسبق استقلال المغرب ولكن الواقع كذب تلك الآراء التي غلطتها الظروف

فاستقلال تونس تأخر عن ميعاده ويعلم الله متى يتم! واستقلال المغرب اصبح على الابواب ولذلك اسباب:

اولا - سير القضية التونسية نحو الاستقلال باخذ قسط على الحساب ولو كان طفيفا جدا اذ مدار الزعماء الطمع في القليل ثم نيل الكثير ان سمحت الظروف وإلا فالقناعة تفتي

ثانيا - ذهب حقوق التونسيين من جراء التجربة التي بدل ان تقضي على الاستعمار وفي معناه الاستيلاء الفرنسي قد دعمته بانه القبيات ضامنة للنفوذ الابدي والترابط الدائم مع فرنسا لا بصفة مباشرة كما كان الحال بل من وراء ستار تدل على ذلك الاتصالات المستمرة بين الوزراء التونسيين والمندوب السامي من طرف البقية على الصيغة الثانية

كان معظم رجال السياسة يعتمدون ان مشكلة المغرب ستكون اكبر من مشكلة تونس وان حل القضية الاولى اصعب من الثانية السهلة الحل وينبون نظرياتهم على الاعتبارات الاتية:

اولا - ان المغرب منقسم الوضعية السياسية الى ثلاثة مناطق - المنطقة السلطانية التي كانت تحت الحماية الفرنسية منذ عام ١٩١٢ بمقتضى معاهدة فاس بين فرنسا والمغرب والمنطقة الخليفة التي كانت تحت الحماية الاسبانية بمقتضى المعاهدة المنبرمة بين الدول المشاركة في مؤتمر الجزيرة الخضراء (اسبانيا) عام ١٩٠٦ والمنطقة الدولية المشتملة على دائرة طنجة الموضوعت تحت الرعاية الدولية منذ مؤتمر الجزيرة الخضراء المذكور

ويترتب على هذا التقسيم الوضعي ان حل المشكلة المغربية وتوحيد اقسامها في قسم واحد يشرف عليه صاحب المغرب وعاهله مباشرة دون مساعدة او اعانة سياسية او عسكرية من دولة اخرى هو امر من الصعوبة بمكان اذ تلزمه مفاوضات ومناقشات بين عدة دول لها مصالح بالمغرب لا يستهان بها كما ان لبعضها مطامع ترابية او اقتصادية يستحيل التنازل عنها

ثانيا - ان تونس خلاها بسيط لانها بين شعبين فقط وهما الشعب التونسي والشعب الفرنسي الذي يظهر انه سيبعد عن المنهج الاستعماري بقدر الامكان ضرورة وان عهدا قد انقضى واصبح استقلال الشعوب من الامور الواقعية شرقا وغربا اذ في الحقبة الاخيرة من العصر الحاضر استقلت الباكستان والهند واندونيسيا وسوريا ولبنان والهند الصينية ومصر وليبيا والسودان وغيرها من الاقطار الاسيوية والافريقية وقريبا يتم الاستقلال لاقطار الشمال الافريقي الذي اصبح على باب التحرر في العاجل القريب

ثالثا - ان المفاوضات التونسية الفرنسية والتي اعقبها الاتفاقيات قد سبقت المفاوضات المغربية التي لم يقع الشروع فيها الى اليوم

رابعا - ان السياسيين من فرنسيين واجنبيين فضلا عن الشرقيين وزعماء الاسلام والعروبة ورجال الرابطة الاسيوية الافريقية بالخصوص قد عرفهم مؤتمر بانسدونغ (اندونيسيا) مكاتبة

الاشتراكات

١٠٠٠ فرنك عن السنة
بأقطار الشمال الافريقي الثلاثة
جنه بلبيبا ومصر والبلاد الشرقية
او ليرة انكليزية
والمرسال يكون بواسطة البنوك مقدمات
الاعلانات
يتفق في شأنها مع الادارة
المراسلات
باسم المدير ورئيس التحرير
الطيب ابن عيسى
هيج وزنة القلش عدد ٢٦ تونس
الحساب البريدي عدد ٨٢٩٤

الجورنير

تأسس في عاى ١٣٣٨ هـ ١٩٢٠ م

خاص بالبلاد ونشر الثقافة

EL OUAZIR

Journal hebdomadaire fondé en 1920

Directeur-Rédacteur en chef

TAIEB BEN AISSA

Adresse : Rue et Imp. du Sabre n° 26 Tunis

C. G. P. 8294

صحائف تاريخية

حول الحوادث الماضية والحالية

عهد الوعود

تصريحات المقيم مسيو لوسيان سان لوفد الاربعين الدستوري عام ١٩٢١ ؟ حيث قال : ان مطالبكم الثمانية تنقسم الى ثلاثة اقسام ممكنة وغير ممكنة وممكنة على مراحل ولم يقع الى الآن تنفيذ الممكنة او الممكنة على مراحل فضلا عن غير الممكنة

واين تصريح المقيم مسيو ارمان فيون عام ١٩٣٦ لزعماء حزبي الديوان السياسي واللجنة التنفيذية الدستوريين لما قابلهم بقابس وجربة بعد ان سرحوا من مفاهم بيرج القصيرة (البوف) وبرمادة ؟

وكانت مقابلته بقابس للاستاذة الحكيم محمود الماطري رئيس الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد والبحري فائمة العضو بالديوان والرحوم محمد براهيم التابع للديوان والرحوم محيي الدين القليبي ممثل اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري (لا اقول القديم ولكن الاصلي)

اما مقابلته بجربة في الفد فكانت للاستاذة الحبيب بورقيبة الكاتب العام بالديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد وصالح بن يوسف والرحومين الطاهر صفر ومحمد بوزوينة

ومما قال المقيم المذكور بعد مقابلة الوفدين في تصريح رسمي وبيان مشترك نشر بالصحافة التونسية كافة ما معناه : ان ازمة الخلاف بين فرنسا والتونسيين قد زالت بنسيان الماضي والدخول في مفاوضات من شأنها ان ترضي الفرنسيين والتونسيين معا والشروع في ذلك من الان بتونس حيث ان ابواب السفارة العامة قد [البقية على ص ٣]

منذ عام ونصف وقع الشروع في المفاوضات بين الممثلين للحكومتين التونسية والفرنسية ومن يوم افتتاح المذاكرات صباحا بقرطاجنة وعشية بدار الباي في العاصمة ثم الشروع الفعلي في المداولات بباريس بواسطة الوزراء من هنا وهناك والناس بين اخذ ورد وما تزال من ذلك اليوم الافكار متبللة فمن منقائل ومن متشائم من الجانبين المتفاوضين ومن محترز حيث لم تسبق لهم تجربة من هذا القبيل الذي لم يحك التاريخ لها مثيلا وجدير بالناس ان يقرأوا لنتيجة المذاكرات حسابا واي حساب حيث كثير اما سمعنا الوعد منذ ثلاثة ارباع القرن من فرنسا ولم نر لها اثرا في عالم التطبيق الواقعي وكثيرا ما راينا خرق العهود وتجاوزها لفائدة غيرنا ولخسارتنا المحققة فكنا لا نعتبر الوعود ولا العهود وانما نعتبر الواقع والوضعية الراهنة فاين تصريح المقيم العام الاسبق مسيو الابيت عند مبارحته لتونس عام ١٩١٨ بنزل سان جورج حيث قال : افتخر بكوني ماخرجت من تونس إلا بعد ان تاهلت وبلغت رشدنا واين تصريحات المقيم مسيو اتيان فلاندا ؟ الذي قل عام ١٩٢٠ عند مقابلته لرجال الصحافة العربية (التي كانت موقوفة منذ نوفمبر عام ١٩١١ اثر واقعة الزلاخ او الجلاز) بمناسبة تحريرها وفك عقالها ما معناه : ان فرنسا مستدخلة سياستها في طور جديد تحريري بعد زوال حالة الحرب العالمية (الاولى ١٩١٤ - ١٩١٨) واين

وبين العمال والمتمسدين الفرنسيين (المراقبين المدين سابقا) من طرف آخر وتصريحات المندوبية الفرنسية اليومية (السفارة العامة سابقا) في ندواتها الصحفية مثل الندوات الصحفية الوزارية بما أصبح عليه المعارضون من المعارضين أنفسهم للخطر وتوقع الشرطي كل وقت وحين ويد القضاء لا تصل الى الجناة وكبار المجرمين الذين لا يخافون الله ولا يخشون صولة القانون الذي ربما جعل لغيرهم لا لعقابهم

فلما اخطأ السياسيون في مسالتي تونس والمغرب في نظرياتهم وتكهناتهم للاعتبارات السابقة

اما المغرب فقد استفاد من غلطات قادتنا (سابقا) الذين ساووا بنا الى الهاوية السحيقة من قصد اوعن غير قصد في وقت واضح الصبح فيما لذي عينين

اجل استفاد المغرب بتجربتنا من ملكه الى زعمائنا فاختاروا الحيلة لاستئصال شعبهم واتجهوا نحو العمل الجدي ولم يقوموا في الفخاخ التي ربما نصبت لهم فلذلك ما يزال محظوظا على مبادئه ومستعملا دماءه الخارق للعادة نحو تحرير شعبه تحريرا تاما لا ريب فيه والسير بمملكته نحو ارقى النظمات المصرية والتقدم البشري السياسي والاقتصادي والعمري مع حفظ الحزمة والمثقة والكرامة والشرف

والزعماء كلهم يعملون ببادراك لا فرق بين الميسرين لحزب الاستقلال او حزب الشورى والاستقلال او حزب الوحدة المغربية (بطنجية) او حزب الاصلاح (بالنطقية الخليفية) وفي طليعة القادة الزعيم علل الناسي رئيس حزب الاستقلال الذي لم تخط قدماء المغرب منذ عام ١٩٤٧ اذ لا يريد ان يخلع الا بعد ان يحرر تحريرا تاما ويأل استقلاله ككلا غير منقوص

اذ قلتم التجربة ان رجل اليوم الاستاذ صالح بن يوسف ما دخل بلادا الا بعد ان عرض نفسه للخطر المتوقع الذي لئن اصاب اتباعه واشياؤه غانه ببول الله ان يصيبه (قل ان يصيبنا الا ما كتب الله لنا)

ودليل نجاح المغرب هو ان المفاوضات المقتلة هتني على قاعدة الاستقلال التام والفاء الحماية في الداخل والخارج بينما بنيت اتفاقياتنا

المجلس المالي الديواني

يناصر الامانة العامة

جاءت الاثاعة الرسمية للمجلس المالي المنعقد في ايام السبت والاحد والاثنين من هذا الاسبوع مؤيدة تمام التأييد ومطابقة كامسلا الانطباق وصريحة اكبر مصارحة لما جاءت به الامانة العامة قبل شعور ولم تحد قيد انملة عن المبادئ التي عرضها رجل اليوم المكاتب الشهير الاستاذ صالح بن يوسف مؤسس حزب الامانة العامة .

ولكن كما يقول المثل السائر (قضي السابق) فهو اول رقم على الاتفاقيات واول مجاهر بتقليط الديوان السياسي ووزراء التفاوض من الديوانيين

او المساندين لزعماء حزب الديوان واول من ازال الفشاوة عن لاعين وعرف الناس الحقائق الصامعة التي لا جدال فيها واول من صدع بالحق ونطق بكلمة الصدق واول من عرض نفسه للخطر وقابل صدره لسيف ذي حديد « سيف الحكومة الفرنسية وسيف الحكومة مع فرنسا على قاعدة بقاء المحمية والاستقلال الداخلي الاثر مع عارلة ارغاضا عليها بالنسار والحديد

وفوق كل ذلك فاهل المغرب علق القساء اسلحة المقاومين على تحقهم من نيل رغبتهم حقيقة لا جدال فيها ولا خداع

بل انه لم يرض باجار شعبه على الاستسلام في الوقت الحاضر الذي لم يتصل المغرب فيه بحقوقه وعليه فلا تزول المقاومة الا عند زوال اسبابها

ومن ناحية اخرى لم يتوقف سيدي محمد الخامس عن المفاوضات والمداولات فقد ادخل حالا نظامات عديدة على المغرب ومزل واول اشخاصا كثيرين بالوظائف السامية وتصرف في ملكه بنفسه من لان والى ما يشاء الله وقربا تنظم المنطقان الى مملكة المغرب الموحدة اذ

المذاكرات في شانها جارية

فمرحى ثم مرحى للمغرب الشقيق الذي عرف كيف يصنع ولم يضيع الفرص عند سنوحها !!!

وهذه البقطة المباركة كنا نتوقعها قبل غيرنا من الذين لم يعرفوا المغرب كما نعرفه على حقيقته دون مبالغة في الظراء الذي هو به جدير لمن يقدروا حق قدره ط.ع.

التونسية « وتصدى بشجاعة نادرة وقوة جاش لتلقي الصدمات والمقاومات ولم ينظر الى حاضره وحاضر شعبه الا بعين مؤهبة الثقة في الله واليقين بان الله ينصره وينصر اتباعه ولو بعد حين ولم تدخل المطامع والغايات الدنيئة الى نفسه الطيبة ونحوته العربية وشعائمه لاسلامية بقي عاقلا على نظريته ومذمعا لها بالهجنة والبرهان وما بعد البيان بيان .

والمجلس المالي لحزب الديوان بمثابة الروح الجسد لان هذا الحزب مكون من ثلاث هياكل وهي :

اولا هيئة الديوان السياسي الممثل للهيئة المسيرة والمنفذة للظلمات التي يقدها المجلس المالي او المؤتمر العام والديوان يتالف من عشرة اشخاص مع الرئيس

ثانيا - المجلس المالي الذي يتجمع مرات في السنة عند حدوث المناسبات وهو الذي يمن القوانين ويشرعها اما لمرضاها على الديوان راسا وهذا يقع في غالب الاحيان واما لمرضاها على المؤتمر العام الذي لا يتجمع الا مرة في السنة على الاكثر وقد يكون اجتماعه بعد عدة اعوام وهو يتالف من ٣٢ شخصا ضمنهم رئيسه

اذن فالمجلس المالي كمجلس المؤتمر (لكننه مضيق) يملك حق التقرير والتشريع ولا يملك حق التنفيذ واما ان يكون هناك مسائل كبرى لا يمكن ان يتناولها بالبحث الا المؤتمر العام دون المجلس المالي المضيق وعلى كل فالتنفيذ يقوم به الديوان .

وقد اقام حزب السديوان مؤتمرات اولها بقصر هلال عام ١٩٣٤ واما بصفاقس في ١٥ نوفمبر ١٩٥٥

وهاهو الديوان يعقد اجتماعا لمجلسه المالي في هذه الايام والذي ختم بالاتفاق على اللائحة المشار اليها

وتحقيقا لاتفاق المجلس المالي على القواعد التي اتى بها رجل اليوم الاستاذ صالح بن يوسف نشر ما به الحاجة من اللائحة :

بالاظ المجلس المالي ان الاوضاع السياسية لا تنفك تتطور بالبلاد التونسية وبما يلدان العالم تطورا يسير بالبلاد التونسية ميرا حتميا نحو استقلالها

وبما ان استقرار النظام السياسي لا يتحقق في واحد وفرض الاتفاقيات وقرارات مؤتمر

وإذا قمنا حاضرا على غابر المجلس التأسيسي الفرنسي نجد نوعا من التشابه اذ السمعة الكبرى التي نالها زعيم حزب الديوان السياسي (مدة وحدة الحزب) جعلته اخيرا يريد الاستعواز على السلطة الحكومية والضغط على الحرية الشعبية في ان واحد وفرض الاتفاقيات وقرارات مؤتمر

صفاقس على جميع الوسائط التونسية وما جاء دور الانتخابات للمجلس التأسيسي حتى قدورت

الاتفاقيات تجعلها متشعبة والواقم التونسي . ونظرا لما في الاوضاع التاريخية والسياسية في الاقطار الشمالية الافريقية الثلاثة من ترابط متين ولضرورة اغفاء الحرب بالقطر الجزائري كي يتسنى حل المشككة الجزائرية بالتفاوض مع محلي الشعب الجزائري الحقيقيين .

ونظرا لما يتوسم المجلس المالي في الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسي - خصوصا بعد اجتياز هذه المحن المتعاقبة من بعد نظر وجبا نفس الطيبة ونحوته العربية وشعائمه لاسلامية بقي عاقلا على نظريته ومذمعا لها بالهجنة والبرهان وما بعد البيان بيان .

والمجلس المالي لحزب الديوان بمثابة الروح الجسد لان هذا الحزب مكون من ثلاث هياكل وهي :

اولا هيئة الديوان السياسي الممثل للهيئة المسيرة والمنفذة للظلمات التي يقدها المجلس المالي او المؤتمر العام والديوان يتالف من عشرة اشخاص مع الرئيس

ثانيا - المجلس المالي الذي يتجمع مرات في السنة عند حدوث المناسبات وهو الذي يمن القوانين ويشرعها اما لمرضاها على الديوان راسا وهذا يقع في غالب الاحيان واما لمرضاها على المؤتمر العام الذي لا يتجمع الا مرة في السنة على الاكثر وقد يكون اجتماعه بعد عدة اعوام وهو يتالف من ٣٢ شخصا ضمنهم رئيسه

اذن فالمجلس المالي كمجلس المؤتمر (لكننه مضيق) يملك حق التقرير والتشريع ولا يملك حق التنفيذ واما ان يكون هناك مسائل كبرى لا يمكن ان يتناولها بالبحث الا المؤتمر العام دون المجلس المالي المضيق وعلى كل فالتنفيذ يقوم به الديوان .

وقد اقام حزب السديوان مؤتمرات اولها بقصر هلال عام ١٩٣٤ واما بصفاقس في ١٥ نوفمبر ١٩٥٥

وهاهو الديوان يعقد اجتماعا لمجلسه المالي في هذه الايام والذي ختم بالاتفاق على اللائحة المشار اليها

وتحقيقا لاتفاق المجلس المالي على القواعد التي اتى بها رجل اليوم الاستاذ صالح بن يوسف نشر ما به الحاجة من اللائحة :

بالاظ المجلس المالي ان الاوضاع السياسية لا تنفك تتطور بالبلاد التونسية وبما يلدان العالم تطورا يسير بالبلاد التونسية ميرا حتميا نحو استقلالها

وبما ان استقرار النظام السياسي لا يتحقق في واحد وفرض الاتفاقيات وقرارات مؤتمر

صفاقس على جميع الوسائط التونسية وما جاء دور الانتخابات للمجلس التأسيسي حتى قدورت

وإذا قمنا حاضرا على غابر المجلس التأسيسي الفرنسي نجد نوعا من التشابه اذ السمعة الكبرى التي نالها زعيم حزب الديوان السياسي (مدة وحدة الحزب) جعلته اخيرا يريد الاستعواز على السلطة الحكومية والضغط على الحرية الشعبية في ان واحد وفرض الاتفاقيات وقرارات مؤتمر

وزارة الداخلية ما قرره الديوان من جعل للانتخابات محصورة في دائرة ضيقة جدا اعني في الديوانيين والتابعين للاتحاد العام للشغل والاتحاد العام للصناعة والتجارة والاتحاد العام لصغار الفلاحين مع حرمان الدستوريين المنخرطين في حزبي اللجنة التنفيذية والامانة العامة

بل ان المؤسسة القديمة المدرف بها قانونا وعاديا قد حرم زعمائها من الترشيح اعني الاتحاد العام للفلاحين لان المسيرين لمنظمتها غير مرصين منهم من طرف الديوان واذا قلنا المسيرين فلا نعني غير الاصاغة الحبيب الملهي وابراهيم عبد الله وعمود ياسين

ولا يظن احد ان المنح والمنع يؤثران على مجرى الانتخابات المقبلة اذ في استعانة المعارضين للاحتجاج او مقاطعة الانتخابات كما كان وقع منذ مدة عند انتخابات المجالس البلدية واللاء ال

وفي عرض ترشيحه اصبح سخرية بين العموم والخصوص بما اوجب عليه الانحلاخ من تلك العيائن بحيث لم يبق اليوم من اهللك المرشحين المتشحين الا العدد القليل بعد اسفالاتهم واذا بقي الدستور على المجلس التأسيسي

المصطنع بياحية المسد اذ يكن دستور حزب لا دستور شعب وبما انه لم يبق بيتنا وبين ٨ افريل سوى شهرين ونصف لرجاء في الله ان تتبل سياستنا قبل ذلك التاريخ لان السياسة الفرنسية العليا ستغير هذا الاسم وسيكون لتونس نصيب من ذلك انقلاب الكبير بالاربع

واليس هو الذي يربط الصلة بين الاقطار الشمالية الافريقية كافة والانطاف نمو اخواننا الجزائريين المغربيين الذين يربطنا وايامهم الدين والفاء والجزائر ؟

اجل ان زعيم الامانة لا يرى في زعيم الديوان السياسي الصيغة الكافية للتوسط بين الجزائريين والفرنسي اذ لهم رجالهم كما لنا رجال (واهل مكادري بشعابها) ولان

الجزائريين والمغرب لا يرضون وساطته لانهم يرونه من المنازلة المقتعين بالاتفاقيات على ما هي عليه من الانبال وفوق ذلك فانهم قد صرح في اجتم القيروان بانه لا يرتبط الا بالدولة العربية اما العربية والشرقية

فلا يعترف بها بورة انه لا يرى نتيجة تجر من ورثها ولن اجمع في مؤتمر صفاقس امام الضيوف الشرف فادعي انه يتأسد مع الاسلام والعروبة وخطار الشرقية . .

وعلى كل فان الشيء الذي يعنا هو ان المجلس المالي صر الامانة العامة مناصرة تامة

ولا يختلف معها في المسائل المهمة خلافا لرئيس حزب الديوان الذي اشهر حربا على رجل اليوم الاستاذ بن يوسف وعلى اماتته وانصاره مع

الاحتلاح على الحكومة الديوانية حتى تفنك لهم جميعا وكالت من نتائج دعائيه الواسعة الوقائع الموهلة فانا لله وانا اليه راجعون

نزعرات الصحافة العربية التونسية لكل صحيفة منهج تسلكه وسياسة تتبعها ومبادئ تؤيدها وصحافتنا التونسية العربية رغمنا من قلنا لم تخرج من هذه القواعد والى القراء البيان :

جريدة الزهرة اليومية امانية (نسبة الى حزب الامانة العامة)

جريدة الصباح اليومية امانية

جريدة البلاغ اليومية امانية

جريدة الاخبار اليومية امانية

جريدة الاسبوع الاسبوعية امانية

جريدة البقطة الاسبوعية امانية

جريدة صدى الزيتونة الاسبوعية امانية

جريدة الفرز الاسبوعية امانية

جريدة العمل اليومية ديوانية (نسبة الى حزب الديوان السياسي)

جريدة الوطن الاسبوعية ديوانية

جريدة الاستقلال الاسبوعية تنفيذية نسبة الى حزب اللجنة التنفيذية

جريدة صوت العمل نقابية (لسان الاتحاد العام التونسي للشغل)

جريدة الوزير الاسبوعية مستقلة (لا تنتمي الى اي حزب)

فالامانية تناصر زعيم المعارضة الاستاذ صالح بن يوسف والديوانية تؤيد زعيم حزب الديوان الذي يتزعمه الاستاذ الحبيب بورقيبة والتنفيذية تنطق بلسان الحزب الدستوري الاصل (القديم)

والنقابة لسان حال الاتحاد العام التونسي للشغل

والاستقلة لسان حال الحائدين ولو وافقوا حزبا من الاحزاب في بعض الجزئيات والدستور الشعبي الحقيقي ينبغي ان تمتثل فيه صحافة تخرج من غايات الاحزاب المتنوعة على اختلاف مبادئها واهدافها

الطيب ابن عيسى المدير وصاحب الامتياز

صحائف تاريخية

حول الحوادث الماضية والحالية

(بقية ما بالصفحة الاولى)

التنازلات تلو التنازلات في المفاوضات والتنازلات فكل حل الوسط يمدد بمثابة خسارة صفة بصفة واضحة

حول المفاوضات

ولما جرت المفاوضات على قاعدة التنازل من طرف الجانب التونسي (فقط) كالت رئيس الديوان بعيدا عن قاعة الاجتماع حيث لم يطاق سراحه عن اعتقاده الانسياسي اعني بالتصنيف عليه واباحة دخول باريس لاصفة مفاوض ولت

بصفته مرضي عند من طرف السدوائر الرسمية البايوسية كما كان لاعين العام للديوان متبعالسير المفاوضات عن بعد حيث كان معشلا لرئاسة وفد الشمال الافريقي بؤنصر بونونغ « اندونيسي » الاسوي الافريقي الو قع في افريل عام ١٩٥٥ ذلك الوفد الممثل في ثلاثة نواب (من تونس والجزائر والمغرب) والذي قرر مساندة الشمال الافريقي بصفة خاصة

موقف الزعيمين الكبيرين

كان موقف رئيس حزب الديوان من حين نفي الى جزيرة جالطة الى حين الافراج عنه نسييا وحلوله بفرنسا (وقت المفاوضات) موثقا واحدا غير قابل للغير الا وهو الرضى بان ز

الاتفاقيات كيفية كانت صورتها ولو بصفة مؤقتة او هزيلة وفي نظره ان اقل تعول من الوضعية الراهنة يجعل بسببه انقلاب مفيد لتونس بحيث كلما تردد غير المفاوضون واستشاروه الا وقال لهم العبرة بالانجاز كيفية كان الحل اما قطع المفاوضات فامر لاسيبل اليه وفلا تسم ما اراد حيث حسم مادة الخلاف في اخر لحظة بعدمسا كاد المتفاوضون التونسيون ان يرجعوا الى بلادهم قاطنين للمذكرات التي لاطل تحتها ولا فائدة تجر من ورثها اي عندما اشهرهم الرئيس اؤثر فور بانهم غير روت بين امرين امسا قبول

الاتفاقيات على الصورة المقدسة اليوم مع تاجيل الاعانة مائة تامة يقبضونها حينئذ ويعد على كرة او كرتين

اما من الجانب الفرنسي فمجرد سقوط حكومة منداس فرانس وتشكيل حكومة اؤثر فور قد بدلت الوضعية وخرج المتفاوضون من التونسيين من دائرة الاستقلال الداخلي الى

موقف الزعيمين الكبيرين

كان موقف رئيس حزب الديوان من حين نفي الى جزيرة جالطة الى حين الافراج عنه نسييا وحلوله بفرنسا (وقت المفاوضات) موثقا واحدا غير قابل للغير الا وهو الرضى بان ز

الاتفاقيات كيفية كانت صورتها ولو بصفة مؤقتة او هزيلة وفي نظره ان اقل تعول من الوضعية الراهنة يجعل بسببه انقلاب مفيد لتونس بحيث كلما تردد غير المفاوضون واستشاروه الا وقال لهم العبرة بالانجاز كيفية كان الحل اما قطع المفاوضات فامر لاسيبل اليه وفلا تسم ما اراد حيث حسم مادة الخلاف في اخر لحظة بعدمسا كاد المتفاوضون التونسيون ان يرجعوا الى بلادهم قاطنين للمذكرات التي لاطل تحتها ولا فائدة تجر من ورثها اي عندما اشهرهم الرئيس اؤثر فور بانهم غير روت بين امرين امسا قبول

الاتفاقيات على الصورة المقدسة اليوم مع تاجيل الاعانة مائة تامة يقبضونها حينئذ ويعد على كرة او كرتين

اما من الجانب الفرنسي فمجرد سقوط حكومة منداس فرانس وتشكيل حكومة اؤثر فور قد بدلت الوضعية وخرج المتفاوضون من التونسيين من دائرة الاستقلال الداخلي الى

موقف الزعيمين الكبيرين

كان موقف رئيس حزب الديوان من حين نفي الى جزيرة جالطة الى حين الافراج عنه نسييا وحلوله بفرنسا (وقت المفاوضات) موثقا واحدا غير قابل للغير الا وهو الرضى بان ز

بورقيبة قد كان له الفضل في حسم الخلاف وتحسين الموقف وبناء على ذلك فقد تقرر ان يمضي المتفاوضون مبدئيا على الاتفاقيات ثم تعرض على الجمعية الوطنية فان قبلتها فيا حبذا وان رفضها تجدد المفاوضات على قاعدة اخرى وفي ضرورة القبول تعرض على الجانب العالي بالله بواسطة وزارته التونسية ثم على رئيس الجمهورية الفرنسية بواسطة وزارته ايضا ليم بعد توقيعها العمل بالاتفاقيات وتنفيذها وتم امضاء وزراء التفاوض من الجانبين في ٢ جوان ١٩٥٥ ووافقت الجمعية الوطنية فيما بعد على نص الاتفاقيات وختمها صاحب المملكت التونسية في ٣١ اوت ١٩٥٥ وبعد ايام ختمها رئيس الجمهورية وكان موقف الامين العام لحزب الديوان الاستاذ صالح بن يوسف معارضا لموقف الرئيس الحبيب بورقيبة على خط مستقيم من اول الامر فكان يحذر المتفاوضين من الوقوع في الغلط من جراء حسن الظن بالطرف المقابل سواء برسائله الواردة من القاهرة او ببرقيات الواردة من بندونغ او عند اتصاله باعضاء التفاوض التونسيين في جنيف (سويسرة) اذ كان يطمئنهم على نجاح مفاوضاتهم متى وصلوا ولم يتنازلوا ويحذرهم من حسن النية في مفاوضاتهم واخيرا يعرفهم في جنيف بالنتائج الدبلوماسية التي ستعملهم بها دول المؤتمر البندونغي واستعملهم في الامضاء الى حين قدومه للمرة الاخيرة الى جنيف ليعطيهم التعليمات الجديدة التي تلقاها من هيئات ذلك المؤتمر ولكنه لما قدم الى جنيف وجد الامر قد تم بتوقيع وزراء التفاوض وعندئذ قرر الاقامة بالقاهرة بعد الرجوع اليها من جنيف واستمر في مقاومة الاتفاقيات بواسطة الاذاعات والخطب والنشرات بالبلاد الشرقية ثم بالبلاد التونسية بعد رجوعه من القاهرة منذ شهور

اما رئيس الحزب الديواني فقد قدم الى تونس اول يوم من جوان ١٩٥٥ وثابر على تأييد الاتفاقيات بقلمه ولسانه وخطبه في الاجتماعات الدستورية بالعاصمة ومدن المملكة ولا يزال يعمل من هذا الناحية الى اليوم

رجوع بن يوسف الى تونس

كان رجوع الاستاذ صالح بن يوسف الى بلاد في شهر اكتوبر سنة ١٩٥٥ بعد الحاح من الدستوريين الذين قصروا القاهرة لمقابلته ومذاكرته في شأن رجوعه الى تونس إلا انه امتنع في اول الامر ثم وافق لما اشعر بان

الزعيم الاستاذ بورقيبة يرضى بان يدافع الاستاذ ابن يوسف على نظريته داخل الحزب توكيا من ظهور حركة انشقاق بين الدستوريين وكان ضمن الوفود التي امت القاهرة وفد الاتحاد العام الفلاحي الذي وازره حقيقة من ذلك الحين الى الآن ووفد الجامعات الدستورية فضلا عن مقابلته للشخصيات التونسية التي كانت مستقرة بالبلاد الشرقية واخذ تطمينات عنهم

خطاب الزعيم بن يوسف

بمجرد نزوله بدار سكنه اخطب الجماهير المحتشدة حول منزله بكلمات مؤثرة ضمنها انه ما اتى الى تونس إلا ليدافع عن نظرياته الرامية الى الاعتراض على الاتفاقيات وكان يظن انه سيفتح بصائر الحاضرين دون مناقشة او جدال

خطاب الزعيم بورقيبة

على ان الزعيم بورقيبة خيب ظنون زميله اذ انتصب خصما له ومقننا لاقواله في نفس ذلك المكان بما ادعى الى اغتيال رفيقه بالامس وعدوا اليوم

اجتماع الزعيمين

عقد الزعيمان المذكوران عدة اجتماعات خاصة بيد ان الوفاق بينهما لم يتم ولن يتم ما دام متعلقا بالمبادئ الاساسية لا في السبل الموصلة للهدف والغاية

وما انقطعت الاتصالات بينهما حتى قام الاستاذ بن يوسف بالقاء خطابه التاريخي بجامع الزيتونة الاعظم اثر صلاة العصر من يوم الجمعة فكان له صدى واي صدى ومن ذلك الوقت عرف الناس حقيقة الاتفاقيات وما تنطوي عليه من الاسرار والغايات المقصودة لا سيما وان الاتفاقيات اصبحت كمفروضة على الشعب

الحكم الاستبدادي على ابن يوسف

ويوم السبت الموالي ليوم اجتماع جامع الزيتونة اصدر رئيس الديوان قراره في تجريد الزعيم الاستاذ صالح بن يوسف من مسؤوليته الامين العام للحزب الدستوري وهذا القرار صدر المنستير بلاد الزعيم بورقيبة بعد المصادقة عليه من طرفه وطرف الاستاذين المنجي سليم وطلي

البلهوان بيد ان هذا الحكم لم يدع إلا يوم الثلاثاء اي بعد اربعة ايام وما اذبح حتى سخر منه الزعيم بن يوسف حيث ردا قرارا غير شرعي لان انتخابه امينا كان في مؤتمر فكيف يعزل بقرار صادر من ثلاثة دستوريين

لا يمثل فيهم لا المؤتمر ولا المجلس المالي بل ولا الديوان السياسي نفسه لان ثلاثة اشخاص من الديوان لا يمثلونه بحال اجل اثر الحكم الصارم لا على الزعيم بن يوسف وحده بل على جميع المعارضين للاتفاقيات وعددهم ليس بالقليل

تلك الاتفاقيات المبنية على المفاوضات والمفاوضات ليست محرزة على موافقة الشعب بجمع منظمات بل ان المؤتمر الديواني لم يجتمع لهذا الغرض ولا للموافقة على الاتفاقيات إلا بعد تطبيقها فعليا حيث ام يقع عرضها على مؤتمر حزب الديوان إلا بعد ختمها من جلالة الملك وفخامة رئيس الجمهورية اواخر اوت واويل سبتمبر ١٩٥٥ والمؤتمر وقع في ١٥ نوفمبر ٥٥

نشاط الزعيم بن يوسف

لم يزد قرار ابعاد الزعيم بن يوسف عن امانة حزب الديوان إلا نشاطا فكم من اجتماعات عقدها بالجامع الاعظم وبمنزله وبالامانة العامة وبعدة جهات من المملكة التونسية رغما عن مقاومة السلطات المحلية لم سرا وعلايته واخيرا بعد صدور الامر العلي المؤرخ في ٨ ديسمبر القاضي بالضغط على حرية الاجتماع بصفة قانونية وجعل الاجتماعات السياسية داخلية تحت رحمة وزارة الداخلية بواسطة المحافظة العامة

ومن ذلك الحين صارت اجتماعات حزب المعارضة (النيوسفية) او الامانة العامة لا تتمتع برخصة ابدا وما رفض مطلب عقد مؤتمر امانتي عنا ببعيد وكان في الحسبان ان يقع يوم ١٨ الجاري

نشاط الزعيم بورقيبة

ومن جهة اخرى فقد تعاظم نشاط الرئيس الذي جاب البلاد طولا وعرضا والذي كانت الحكومة تحرسه وتحضر له المهدات اللازمة لاقامة الحفلات مع حراسته وحراسة اتباعه المدججين بالسلاح واغلبهم من المقاومين المستسلمين امثال الامر الديوان السياسي منذ اكثر من عام فالفرق بين بطل الاتفاقيات وبين معارضها واضح فالاول يريد فرضها بالقوة والقوة مصاحبة له والثاني يريد ابطالها بتاتا والقوة تقاومها فتقتل البعض من اتباعه وتحرق اندية امانته بعد نهبا والاستيلاء على دفاترها ومطبوعاتها بالقوة المسلحة لا المتمثلة في اعوان الحكومة السريين والمقاومين واشباع بعض العمال المتجبرين

المنحازين لجانب الديوان السياسي لا بالدعاية فحسب بل باستعمال السلاح الموضوع تحت تصرفهم ولهذا الاسباب عظم شأن الزعيم بن يوسف ونجح في اعماله على طول الخط

احزاب المعارضة لا بد منها

اي مجلس نيابي او تاسيسي او شعوري او شعوري لابد ان تنتخب اعضاؤه من جميع طبقات الشعب على اختلاف احزابها ومنظماتها وإلا كان كمجلس الناج الاستبدادي في القرون الوسطى وعليه فمحاولة القضاء على حزبي المعارضة (الامانة العامة واللجنة التنفيذية) محاولة للمستحيل لان الاحزاب تفرض نفسها ولا تناس إلا للمعارضة في اول امرها الى ان تنقل السلطة فتصبح من شق الموافقة بطبيعة الحال على ان الحزب الشيوعي قد فرض نفسه على فرنسا وخابت مقاومة جل الاحزاب للشيوعيين في عدة مرات واخرها هذا الايام بل قد راس الجلسة العمومية التحضيرية مسيو كاشان الذي سجن عدة مرات من جراء مقاومة الاحزاب الاخري لحزبه الشيوعي بل لم يحرز على ١٥١ كرسي في الجمعية الوطنية إلا الحزب الشيوعي في انتخابات يوم ٢ جانفي ١٩٥٦

قصّة تاريخية

في عام ١٩٢١ زار تونس الصحافي الكبير مسيو رولس رئيس تحرير جريدة «الطاف» الباريسية فتمكنت من مقابلته بنزل الماجستيك ودار بيتا الحديث عن الاحزاب واتذكر انه سألني عن الاحزاب التونسية واسمائهم فقلت له لا يوجد إلا حزب واحد وهو الحزب الحر الدستوري فتعجب وقال لي : ينبغي ان يكون بتونس حزبان على الاقل احدهما محافظ والاخر مجدد وإلا كيف يمكنكم الحصول على دستور

يمثل في حزب واحد وقد يكون الشاب محافظا والشيخ مجددا اذ العبرة بالمبدأ لا بالعمر وبتونس اليوم ثلاثة احزاب معروفة على الاقل وكلها دستورية وهي :

- ١ - حزب اللجنة التنفيذية
 - ٢ - حزب الديوان السياسي
 - ٣ - حزب الامانة العامة
- ومن المتوقع ان تنضم اليها احزاب اخرى وتشاوك في الترشيح عند اجراء الانتخابات العمومية كالحزب الاشتراكي والمستقل والمعتدل الى غير ذلك من العناوين وعندئذ يكون المجلس شعبيا حقيقة وبلا جدال الحبيب ابن عيسى